

إلتزام عام لاستغلال مستودع حقيقي

إني الممضي أسفله(1)
بصفتي(2)
أمضيت على كراس الشروط العامة لبناء وتهيئة وإستغلال وتسيير المستودع الحقيقي كما تمّت
المصادقة عليها بمقتضى قرار وزير المالية المؤرّخ في وقمت بإيداعها
بمقر الإدارة العامة للديوانة 5 نهج إشبيليا تونس بتاريخ
أتعهد بإحترام الأحكام الواردة بكراس الشروط.

كما أتعهد بإحترام المقترضيات التالية:

- 1 - أن أستعمل المحلات المصادق على صلوحيتها من طرف مصالح الديوانة لغاية
التخزين العمومي للبضائع وأغلفتها التابعة للتجار والصناعيين والمقدمة عند التوريد المباشر أو
إثر الوضع تحت نظام توقيفي أو المتأتية من السوق المحلية والمعدّة للتصدير.
- 2 - أن أوّمن غلق محلات المستودع الحقيقي بقفلين مختلفين يتم حفظ مفتاح أحدهما لدى
مصالح الديوانة المعينة لحراسة المستودع.
- 3 - أن أجهز المحل المعد للمستودع الحقيقي، بالمعدات اللازمة لعملية التخزين والأدوات
الصناعية ذات الصلة بحاجيات التجارة وأن أحافظ عليه بحالة جديدة من ناحية الصيانة وحسن
التسيير.

(1) الإسم واللقب بالنسبة الى الشخص الطبيعي والإسم الإجتماعي بالنسبة الى الشركة خفية الإسم.

(2) الرئيس المدير العام بالنسبة الى الشركة خفية الإسم

4 – أن أضع على ذمة أعوان الديوانة المكلفين بالحراسة، مجاناً، محلاً معداً لإستعماله كمكتب به جهاز هاتف والأثاث اللازم وأن أتحمّل الرواتب والمنح الراجعة لهم وأن أقوم بتحويلها بصفة دورية الى قابض مكتب الديوانة المعني .

5 – أن لا أقوم بأي إحالة كلية أو جزئية لحق استغلال المستودع الحقيقي.

6 – أن أقوم بترتيب البضائع الموضوعة داخل المستودع الحقيقي حسب كل شخص مودع وحسب مجموعات من نفس النوع مع مسك دفاتر تبين حركة المخزون من البضائع والأفصال المودعة طبقاً لمراجع تصاريح الدخول ومراجع تصاريح التسوية وذلك لتمكين مصالح الديوانة من القيام بالمراقبة ومعرفة وضعية المخزون في كل وقت.

7 – أن لا أقوم بأي مناولة على البضائع الموضوعة بالمستودع الحقيقي بإستثناء العمليات المنصوص عليها بالفصل 3 من قرار وزير المالية المؤرخ في 29 ديسمبر 1955 والضابط لقواعد سير المستودعات.

8 – أن لا أقوم داخل حرم المستودع الحقيقي أو بصفة إستثنائية بمحلات أخرى تابعة لنا بإستغلال مخازن خصوصية تسمى "حجرات مستودع" إلا بعد الحصول على الموافقة الكتابية المسبقة من الإدارة العامة للديوانة وأن أوّمن غلقها حسب نفس الطريقة المعتمدة بالنسبة الى المستودع الرئيسي.

9 – أن لا أسمح للمودعين الذين تمّ تسويغهم المخازن الخصوصية بقبول البضائع المشابهة للبضائع المخزونة والتي تخضع لأداءات مختلفة إلا إذا كانت موضوعة في أقسام منفصلة.

10 – أن أقوم بإشهار تعريفية الخزن والإيداع الجاري بها العمل حسب طبيعة البضاعة وذلك بواسطة ملصقات موضوعة بطريقة ظاهرة بمحلات المستودع.

11 – أن أقدم الى مراقبة مصالح الديوانة، كل الدفاتر والوثائق وسندات المحاسبية التي يتعيّن علينا مسكها.

12 – أن أمسك بصفة يومية حسابية مواد تبين بالنسبة الى كل مودع وبالنسبة الى كل صنف من البضائع :

— الكميات المخزونة تحت نظام المستودع السوري.

— الكميات التي وقعت تصفيتها.

— الكميات المتبقية

وأن أقوم بإعداد الوثائق الضرورية لمسك هذه الحسابات.

13 — أن أمتثل لإجراءات الحراسة ولكل عمليات المراقبة والجرد التي تقررها إدارة الديوانة.

14 — وأتعهد في صورة عدم الوفاء الكلي أو الجزئي بالإلتزامات المبينة أعلاه بالتضامن

مع (1)

والممضي أسفله بصفته كفيل، بأن أذفع الى قابض مكتب الديوانة
بـ..... ، عند أول طلب، المبالغ التي ترى مصالح الديوانة ضروريا
المطالبة بها بعنوان أداءات ومعاليم وخطايا مالية وغرامات أخرى تتعلق بتكاليف المراقبة الى
حدود المبلغ الجملي والتقديري المحدد بـ (3) والذي تقع
مراجعته عند بداية كل سنة وفق حجم المعاملات التي تحققها المؤسسة خلال السنة المنقضية.

يبقى هذا الإلتزام ساري المفعول بالنسبة لي وكفيلي الى حين حصولي على شهادة في رفع
اليد حسب الصيغ القانونية مسلمة من قبل رئيس مكتب الديوانة بـ.....

الكفيل

"إطلعت عليه ووافقت"

الإسم واللقب والصفة

الإمضاء معرف به

الملتزم

"إطلعت عليه ووافقت"

الإسم واللقب والصفة

الإمضاء معرف به وختم الشركة

(1) أنكر إسم الكفيل وصفته وعنوانه.

(2) أنكر المبلغ بلسان القلم